

دور العراق المستقبلي في تجارة النفط

عبد الوهاب الشيخ قادر
خبير نفطي

مقدمة

لا شك بأن تجارة النفط في العالم تحكمها الكثير من العوامل الخاصة بالدولة المصدرة للنفط من جهة و بالسوق العالمية من جهة أخرى. فالعوامل الداخلية للدولة المصدرة تتلخص في إمكانياتها النفطية العالية و البنية التحتية لصناعتها النفطية إضافة إلى سياستها و ستراتييجيتها النفطية المقررة. أما العوامل الخارجية المؤثرة فهي تكمن في الظروف الدولية السائدة و مستوى العرض و الطلب على الطاقة النفطية و موقع الدولة المصدرة من الأحداث و على الخارطة النفطية العالمية. و كما لا يمكن تجاهل سياسة الشركات النفطية الكبرى المسيطرة على السوق النفطية و الدول الموردة و المستهلكة للنفط.

و المقالة الحالية تمثل خلاصة مستقاة من البحث الموسوم بنفس العنوان المذكور أعلاه أعدت من أجل التذكير السريع لموقع العراق على الخارطة النفطية العالمية. و بطبيعة الحال فإن التركيز هنا سيكون على الجانب الإستخراجي من الصناعة النفطية العراقية.

العوامل المؤثرة

يعتمد الدور الذي يمكن أن يلعبه العراق كدولة منتجة و مصدرة للنفط في سوق تجارة النفط في العالم على العناصر المهمة الآتية:

١. الإحتياطي النفطي المثبت (أو القابل للإستخراج) حالياً و الإمكانيات المستقبلية لإضافة المزيد منه للتطوير و الإنتاج.
٢. نوعية النفوط المنتجة حالياً و مستقبلاً و علاقتها بنمط الطلب العالمي من النفط الخام و المشتقات النفطية إضافة إلى متطلبات الإستهلاك المحلي.
٣. الطاقة الإنتاجية المتاحة للحقول و المنشآت السطحية و البنية التحتية لنقل و ضخ النفط للتصدير.
٤. إستخدام التقنيات الحديثة المتطورة في جميع مراحل الصناعة النفطية.
٥. تنوع مواقع منافذ التصدير و طاقاتها المتاحة و المرونة التسويقية.
٦. ثوابت السياسة النفطية و العلاقة مع الدول و الجهات المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم.

٧. الثقل السياسي و النفوذ المؤثر في تجارة النفط العالمية.
٨. الإدارة السليمة و القاعدة البشرية المؤهلة في صناعة النفط.

دور العراق

لننظر الآن بشيء من التحليل الموجز إلى موقع العراق من توفر العوامل الفاعلة، بنفس التسلسل أعلاه، لأخذ دوره الطبيعي في مستقبل تجارة النفط العالمية كالاتي:

١. رقم الإحتياطي النفطي العراقي المثبت و المصرح به منذ فترة يقف عند (١١٢) بليون برميل بينما يقدر الإحتياطي الممكن و المحتمل أكثر من ذلك، أي أن إجمالي الإحتياطي العراقي، بعد إستكمال تحويل الممكن و المحتمل إلى المثبت، قد يصل إلى حوالي (٢٥٠) بليون برميل. و هذا يعني بأن العراق يقع في مقدمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط كثاني دولة بعد العربية السعودية إن لم يكن موازياً لها.

٢. إن نوعية النفوط العراقية تتراوح بين الخفيفة و المتوسطة و الثقيلة، مع رجحان كفة النوع المتوسط، مما يوسع المجالات التسويقية لهذه النفوط عند المستهلكين الرئيسيين في أنحاء العالمز

٣. كانت الطاقة الإنتاجية للعراق بنهاية السبعينات من القرن الماضي قد وصلت إلى (٤) ملايين برميل يومياً و كان من المخطط رفعها إلى (٦,٥) مليون برميل يومياً في الثمانينات و إلى أكثر من ذلك ما بعدها. إلا أن عوامل كثيرة، منها الحروب و بعض السياسات النفطية الخاطئة و تدهور ظروف السوق النفطية حالت دون تحقيق الخطط مما أبقى دور القطاع النفطي العراقي على مجرد إدامة الطاقة الإنتاجية بدلاً من توسيعها بالرغم من توفر الإمكانيات المدعومة بالإحتياجات الضخمة حيث كانت و لاتزال نسبة إستنزاف المكامن النفطية واطنة جداً مقارنة بالدول المنتجة الأخرى.

٤. إن من أهم الأخطاء المستمرة في القطاع النفطي العراقي هي البطء أو بالأحرى التجاهل الكبير في إدخال التقنيات الحديثة إلى صناعة النفط الإستخراجية لدعم تطوير المكامن و رفع كفاءة إستخلاص النفط منها و للعمليات الحقلية و إدارة العمليات الإنتاجية. فكان بالإمكان و لازل تطوير الإحتياطي النفطي و زيادة الطاقة الإنتاجية في نفس الوقت بفعل التحديث على وفق التقنيات الحديثة المتقدمة.

٥. أما ما يتعلق بتنوع منافذ التصدير فلا بد من القول بأن العراق قد أولى إهتماماً متميزاً في بلورة سياسة تعدد مواقع منافذه التصديرية و ساعاتها مما جعل المرونة التصديرية عالية جداً تستوعب الخطط الطموحة في الدخول إلى السوق النفطية بقوة و فاعلية كبيرتين. و إن الطاقات التصديرية منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي تتمثل بالآتية:

(١) المنفذ الشمالي للخط العراقي/التركي على البحر المتوسط = ١,٦ مليون برميل يومياً.

- ٢) المنفذ الغربي للخط العراقي/السوري على البحر المتوسط أيضاً = ١ مليون برميل يومياً.
- ٣) المنفذ الجنوبي الشرقي على الخليج العربي = ٣,٢ مليون برميل يومياً.
- ٤) المنفذ الجنوبي الغربي عبر السعودية على البحر الأحمر = ١,٥ مليون برميل يومياً.
- مما يجعل الطاقة الكلية المتاحة لمنافذ التصدير للعراق = (٧,٣) مليون برميل يومياً، إلا أن أكثر من ٦٨% منها معطلة الآن.

٦. لم تستطع السياسة النفطية العراقية في السابق إختراق سوق تجارة النفط بشكل فاعل لصالحه، و إن الظروف الحالية تسهم في الإرباك الكبير و عدم الوضوح الذين يعيقان التعامل النفطي المؤثر مع العالم.
٧. لا يمكننا التحدث عن الثقل السياسي و النفوذ العراقيين تحت الظروف الحالية، و لكن العوامل التي ذكرناها آنفاً سيسهم مستقبلاً في نموها الكبير إن أتاحت لتلك العوامل أن تتبلور.
٨. لا يمكن إخفاء الحقيقة بأن صناعة النفط في العراق تعاني منذ فترة ليست بقصيرة من عدم الإهتمام بالإدارة الحديثة المتطورة سواء على المستوى الفني التقني أو الإداري الصرف، و إن القاعدة البشرية المؤهلة فيها يتناقص بشكل مستمر نوعياً رغم تزايد العدد. و إن إمكانية توفير الكادر النفطي المؤهل في العراق كبيرة و كفيلة بإعادة الصناعة النفطية العراقية إلى المسار الصحيح.

خاتمة

صحيح بأن العوامل المؤثرة التي ذكرناها متلازمة مع بعضها، إلا أن العامل الأول المتعلق بحجم الإحتياطي النفطي هو الأساس في تحديد الدور الذي سيلعبه العراق في تجارة النفط الدولية. و إن مصداقية قولنا بأن العراق يمكن أن يأخذ الموقع الثاني إن لم يكن الأول في الدور المؤثر ينبع من أن عدد التراكيب المعروفة في النصف الشمالي فقط من العراق هو أكثر من ٢٥٠ تم إكتشاف أقل من ٢٧% منها بالحفر و من هذه ٢٠% فقط منتجة حالياً و هذا يعني بأن أقل من ٥,٦% من جميع التراكيب المعروفة مطورة لحد الآن. و إن هذا لمؤشر واضح للإمكانيات النفطية الضخمة للعراق، و إن ما مطلوب الآن و في المستقبل القريب هو تفعيل العوامل الأخرى. و عندئذ سيتجلى دور العراق المتميز في تجارة النفط العالمية.

الأفكار المطروحة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتب وليس رأي شركة نطق الشمال